طبق الاصل

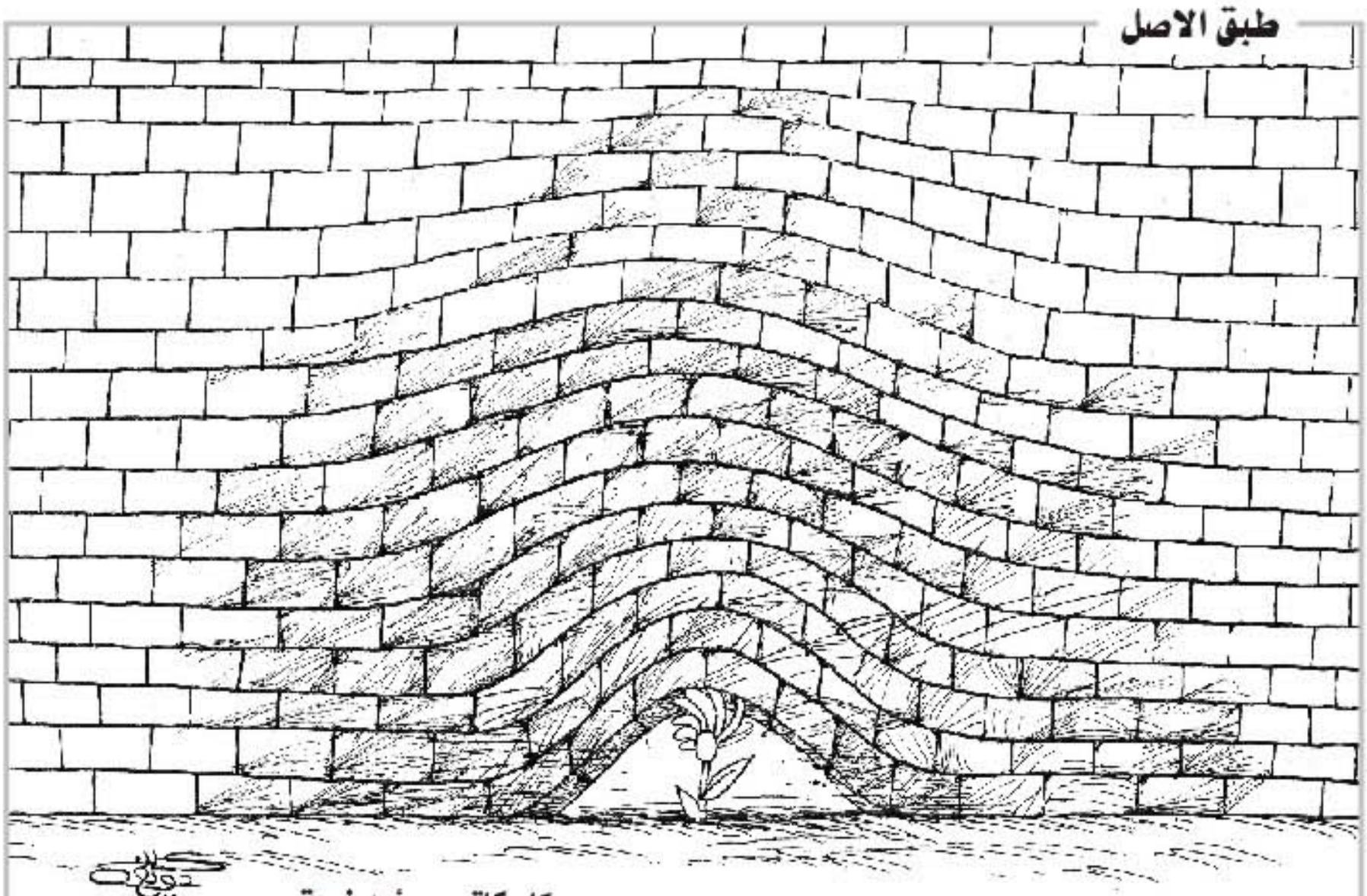

كاريكاتير : مؤيد نعمة

آن كلويد في ضيافة (المدى):

ـ لدي يقين بقدرة المرأة العراقية ورغبتها في المشاركة
ـ متفائلة بمستقبل العراق لأني اعرف قدرات هذا الشعب

ضيفت هيئة تحرير (المدى) بحضور نائبي رئيس التحرير زهير الجزائري وسلوى زكو السيدة آن كلويد، عضو البرلمان البريطاني ورئيسة لجنة حقوق الانسان فيه واجرت معها حواراً بشأن مستقبل العراق وقضية بناء الديمقراطية فيه.

والسيدة آن كلويد هي من ابرز الناشطات في برلمانها في مجال الدفاع عن حقوق الانسان في العراق وترأس منذ سبع سنوات منظمة (اندايت) المتخصصة في جمع الوثائق والمعلومات والشهادات عن جرائم النظام الدكتاتوري، التي ارتكبها بحق الشعب العراقي طوال العقود الثلاثة الماضية وقبل تلك هي عضو ناشط في منظمة كاريتاس البريطانية المدافعة عن حقوق الانسان في العراق. وفي اطار بحثها عن الحقائق المتعلقة بالجرائم ضد حقوق الانسان تزور العراق حالياً وقد قامت بجولات في عدد من محافظات العراق لتطلع بنفسها على الوقائع ومواقع الاحداث وتلتقي شهود العيان من اجل مزيد من التوثيق لملف مازال يتضخم مع كل اكتشاف لجريمة جديدة من جرائم النظام.

في بداية اللقاء رحب رئيس التحرير بالسيدة آن كلويد متمناً دورها المتميز في الدفاع عن حقوق الانسان العراقي وفضح جرائم النظام الدكتاتوري. وعن زيارتها الحالية تحدثت قائلة:

-هذه هي زيارتي الخامسة للعراق زرت اولاً الاهوار للاطلاع على وضع المنطقة التي بدأت الحياة تعود اليها بعد ان خربها صدام حسين. لطالما تمنيت رؤيتها قبل ان تجفف بعد ان اطلعت على العديد من الصور التي التقطت لهذه المنطقة الذهبية في جمالها وروعة طبيعتها. من شاهدتهم اليوم بعد ان عادوا الى مناطقهم يمثلون افقر الفقراء الذين رأيتهم في حياتي. تحدثت الى العديد منهم واحسب ان الخطوة الاولى لإعادة الحياة الى طبيعتها في هذه المنطقة هي تلبية الحاجات الاساسية لهذه المجموعة البشرية التي عانت الكثير. انهم يطالبون بالعمل والتعليم والرعاية الصحية وكل ما يتعلق بأساسيات الحياة. وهذا ينطبق على الكثير من مناطق العراق التي خربها النظام السابق وافقر اهلها. لكنني متفائلة بمستقبل هذا البلد. سألني اكثر من مرة ولكن الاكراد في بداية الامر معارضين لفكرة شن الحرب ثم اقتنعوا برغم انهم تيقنوا من انهم سيتعرضون لهجوم مماثل لهجو

* اقصد انكم بالعراق منذ سنوات طوال يبعث على الثقة بأن لنا اصدقاء في مناطق كثيرة من العالم يحرصون على دعم قضيتنا. ما الذي يجعلك متفائلة بمستقبل العراق؟

-لأنني اعرف جيداً القدرات الكامنة لدى هذا الشعب. لقد عرفت الكثير من العراقيين عبر هذه السنوات واستمعت الى شهادات لا حصر لها عن كفاح هذا الشعب ومعاناته. انني واثقة من انكم سوف تبنون حياتكم الجديدة فالعراق ليس افغانستان. لقد تعرفت على حياة العراقيين ونضالهم ضد الدكتاتورية عبر منظمة (اندايت) التي جمعت الوف الوثائق والشهادات عن جرائم النظام وقامت بإيصالها الى الهيئات البرلمانية والسياسية والمنظمات غير الحكومية. كنت احد الامر غريباً ان العالم بسياسييه وبرلمانيه واحزابه كان يقف صامتاً ازاء هذه الجرائم الموثقة دون ان يحرك ساكناً. كنت اتوقع ان ينشط التحرك بعد جريمة حلبجة لكن شيئاً من هذا لم يحدث.

* تثار ضجة في هذه الايام حول اسطوانة الدمار الشامل وقرار شن الحرب على العراق. وبصفتك عضواً في البرلمان البريطاني، ماذا كان موقفك من هذا القرار؟

-كنت مؤيدة للقرار لانني مازلت اعتقد ان قضية حقوق الانسان العراقي وحدها كانت كافية لشن الحرب واعتقد ان يتم اتخاذ قرار جريئاً رغم ان القرار ادخله في اشكاليات عديدة مع الآخرين. قبل الحرب برزت كردم حقيقة حتى انهم بدأوا يطالبون بتزويدهم بكمامات واقية حتى انهم قالوا لي انهم يشاهدون في التلفزيون صور ألكلاب وقطط ثم تلي الاقنعة الواقية فيما يترك شعب بكامله في مواجهة كارثة وشيكة. لقد تحركت في مجلس العموم وخاطبت البرلمانات الاوروبية واحسب انني اتخذت القرار الصائب. اما فيما يتعلق بأسطوانة الدمار الشامل فان الملف لم يغلق بعد وتمثل امكانية العثور عليها واردة في اي وقت.

* هل زرت مناطق اخرى في العراق عدا الاهوار؟

-حرصت في زيارتي هذه على التعرف على مناطق اخرى لم يكن متاحاً لي في السابق زيارتها. ذهبت الى البصرة والحلة ومدن اخرى وشاهدت بأم عيني منظر الاسر العراقية وهي تبحث في المقابر الجماعية عن بقايا ابنائها وتحاول الاستدلال عليهم من بقايا حذاء مثقل او ثوب ممزق. لقد ملأت الصحافة العالمية ساكتة عن هذه الجرائم برغم مئات الدلائل والشهادات التي كان العراقيون يقدمونها لإدانة النظام. وانا مازلت عند اعتقادي بأن جرائم النظام السابق وحدها تكفي سبباً للاطاحة به.

* ونحن نحتفل بالثامن من آذار، يوم المرأة العالمي، ما تقييمك للمرأة العراقية وكيف يمكن مساعدتها كي تلعب دوراً حقيقياً وليس هامشياً في بناء العراق؟

-عبر سنوات العمل لدعم قضية الشعب العراقي، اتيحت لي فرصة التعرف الى الكثير من العراقيات ولدي معرفة جيدة بقدرات المرأة في هذا البلد واندفاعها للمشاركة في الجهد العام لبناء العراق. لكن هذا وحده لا يكفي اذ لابد من اتخاذ اجراءات لدفع قضية المرأة ودعم جهودها لاحتلال مكانتها في المجتمع، حتى في اكثر الدول رسوخاً في التقاليد والانتماء الديني والعائلية، كانت هناك حاجة لاتخاذ اجراءات خاصة لدعم تشاطر المرأة دورها القيادي سياسياً واجتماعياً. واضرب لكم مثلاً في انتخابات البرلمان البريطاني وعدد من البرلمانات الاخرى وهي دخول الانتخابات بقائمة نسوية بحتة كي تتاح الفرصة كاملة لانتخاب امرأة مثل تلك المنطقة. لقد وصفت انا نفسي الى البرلمان عن هذا الطريق بعد ان خضت الانتخابات لدورات عديدة وفشلت. وهكذا اصبح لدينا في ويلز مثلاً نساء بنسبة 50٪ في الجمعية العامة. انا لا اقول بالطبع ان كل النساء جيدات بالضرورة لكن تطور وضع المرأة سيكون بطبيعته وهذا يتطلب ايضاً تحرير الرجل من عقدة التفوق الذكوري وتثقيف المرأة بحقوقها.

في ضوء كوبونات النفط مقابل الولاء
عواقب سقوط صدام المفزعة بالنسبة لشيراك!

اعداد : عادل العامل

لابد ان ما نشرته (المدى) من اسماء "لامعة" وغير لامعة في عالم السياسة والاعلام والاقتصاد ارتبطت بالنظام الصدامي المقبور من خلال ما قدمته له من خدمات لقاء كابونات النفط وغيرها من وسائل الرشوة او (البقشيش) يشكل قمة جبل الجليد الفضائحي، ليس إلا!

فقد عرف عن النظام المذكور انه كانت له نشاطات وعلاقات خارجية كثيرة غريبة تثير التساؤل بشرائح مختلفة من الناس تتراوح بين رؤساء الدول ومؤلفي المعلقات وبوابي العمارات ورجال المخابرات والاعلام وبين الجماعات اليسار واليمين المتطرف!

ولا بد ان العراقيين يذكرون، في هذا الاطار، قيام صدام حسين شخصياً، في السبعينيات ايام كان لايزال "السيد الغائب"، كم الذكر، بأخذه عدداً من الصيادين او باعة السمك المسكوف وكمية من السمك في طائرة خاصة الى باريس لزيارة شيراك! وكانت تلك الزيارة "المزاجية" الغريبة احد امور المناقبية المثيرة للاستغراب والتندر! اما الآن وبعد قائمة صحيفة (المدى) فقد تجاوز الامر ذلك الى مستوى التساؤل المشكك والاتهام. هذا ما جاء في التقرير الذي تنشره هنا على ذمة صحيفة الصنداي تايمز.

لماذا اعتزم شيراك استخدام الفيتو في مجلس الامن لماذا يشعر بالحاجة لتجنب الحرب بكل التكاليف؟ هل هو مدرك لعواقب الازمة السياسية التي تثيرها داخل الاتحاد الاوربي ومنظمة الامم المتحدة؟ بالطبع هو مدرك لهذا الامر. الآن سقوط صدام سيؤدي الى عواقب مفزعة بالنسبة لشيراك. لماذا؟

لان صدام أعطى شيراك، عام 1985، ملايين الفرنكات عندما كان عمدة لباريس. وفي عام 1994، طلب منه شيراك مساعدة مالية من اجل ترشيحه لرئاسة. وارسل شيراك احد معاونيه Mauge in، وهو صديق بارز لعائلة عزيز، كان يعمل مع ليمفوتش وسيرفن من الف اليخ (شركة النفط الفرنسية الشهيرة).

ولايزال موجي هذا واخوه فيليب يعملان لشيراك وغالباً ما يسافر الاول الى بغداد. وهو يملك قاعدتين للانطلاق واحدة في لندن، وشركة سوكو إنترناشنال سوان هاوس، شارع أولد بوند- والاخرى في موناكو-كورو كروب إنترجي سام، 24، بلفد برنسيس شارلوت. والاخيرة تبيع معدات عسكرية، بحسبها اسطحة مضادة للطائرات الى العراق عبر وسيط جزائري يدعى رفيق حفيظة وكان موجي القناة الرئيسة بين شيراك والعراق لسنوات عديدة، علماً انه من شبكة فرنسية عراقية كانت تبيع النفط العراقي سراً. وكانت تدير هذه الصفقة ثورو، بدعم من ريفي دي نوبا، وهو مستخدم في سوكو إنترناشنال، وبدعم من شركة نفط ليبية في امستردام.

ويقيم موجي في لندن من اجل إخفاء آثاره بصورة افضل. فهو يعيش في (شقة رقم 4، 38، شارع بارك لندن)، وتعود الشقة لبرنادرو كويمن، المستخدم في تيفس. وفي عام 1997 كان روكويمن يعمل لشركة توموسون C S F، التي تبيع، وفقاً لمسائلة القضائية الالمانية، رادارات الى العراق بشهادات انتهاء استعمال زائفة. ويعيش روكويمن هنا في شارع ويفيت في لندن، وكان موجي يقدم، في بغداد، بعض الاشخاص القريبين من المستشار الالماني الى صدام وتمكنه كي يكون بامكانهم اجراء مناقشات حول السياسة والنفط. وقد انتفعت من مساعدته هذه شركة وتراشال، بوجه خاص. ولذلك فانا، يقول كاتب التقرير، اتهم شيراك. انه يتظاهر بالاخلاقية داخل الامم المتحدة وهي اخلاقية زائفة كما ما. فهو يدافع عن مصلحته الخاصة ومصالح اصدقائه الالمان وليس عن مصالح الفرنسيين، الذين يعرف بعضهم الحقيقة.

وانا هنا اوفر العناصر الضرورية وعليكم ان تجدوا الدليل!

مجلس الحكم
يرفض عودة اليهود العراقيين

لأسابيع عديدة كان اعضاء مجلس الحكم العراقي يحاولون اتخاذ قرار فيما اذا كانوا سيسمحون بعودة عشرات الآلاف من اليهود العراقيين الذين غادروا البلاد في خمسينيات القرن الماضي وما بعدها. ويبدو ان القرار، حتى الآن هو عدم السماح لهم بذلك.

في اواخر السنة الماضية وافق المجلس على تشريع مقترح يسمح لآلاف العراقيين الذين غادروا البلاد او نفوا منها بالمرور جنسيتهم العراقية باستثناء اليهود، كما قال اعضاء المجلس. القرار المقترح لم يشر لليهود بوجه خاص لكنه يحوي تعبيراً يبقي على قرار الحكومة العراقية في العام 1950 والذي اسقط الجنسية العراقية عن عشرات الآلاف من اليهود. قال عضو المجلس، محمد بهاء الدين صلاح الدين "شعوري، هو: طالما ان المشكلة الفلسطينية قائمة، طالما ان هنالك حالة حرب، فعلينا عدم السماح بعودة اليهود"، واضاف "وزير الدفاع في اسرائيل يهودي عراقي، فهل نسمح له بالعودة؟". لكن القرار المقترح لم يصبح قانوناً بعد لان رئيس الادارة المدنية، بول بريمر، لم يوقعه على الرغم من ان اعضاء المجلس قالوا انهم ارسلوا القرار الى السيد بريمر للموافقة. الآن الناطق باسمه، دان سينور، قال: ان السيد بريمر لم يطلع عليه ابداً وقال "السفير بريمر لم ينظر فيه، ولم يقرأه ابداً".

واضاف السيد سينور ان المعاهدات الدولية الموقعة تحظر على الولايات المتحدة اجراء تغييرات في قوانين الجنسية لأي بلد. لكن بعض العراقيين يقولون ان الامريكيين لعبوا دوراً في السعي لحل المسألة اليهودية. بعض اعضاء المجلس يقولون انهم تلقوا السيد بريمر حول القانون المقترح، وقال محام ساهم في صياغة التشريع انه ناقش الامر مع بعض المدنيين الامريكيين في سلطة الائتلاف المؤقتة.

ناطق باسم اليهود في الولايات المتحدة قال انه سافر الى بغداد في كانون الاول الماضي وبحث مسألة عودة اليهود مع مسؤولين امريكيين.

ان النقاش حول العودة المحتملة ليهود العراق سوف يعيد فتح فصل مضطرب من تاريخ البلاد، يتضمن رحيل عشرات الآلاف منهم الى اسرائيل وتناقص عددهم حد الانقراض. لقد اعتادوا اختلاق قصص قديمة لهم في الديناصورا. العديد منهم يرجع اصوله الى القرن السادس قبل الميلاد، ويشيرون الى محررهم، قورش، من السبي البابلي. في عام 1948 كان عدد يهود بغداد يقرب من 120000، وفي عام 1950 سنت الحكومة العراقية قانوناً يطلب من اي يهودي، ان يغادر العراق اسقاط جنسيته.

اليوم، عدد اليهود في العراق هو 13 شخصاً فقط. ويقدر عددهم في اسرائيل بين 250000 الى 400000 وهناك حوالي 400000 يعيشون في اماكن اخرى، خاصة في امريكا الشمالية، بريطانيا واستراليا.

قال اعضاء المجلس انهم نظروا في مسألة اليهود في كانون الاول، عندما بدأوا مناقشة لتشريع واسع يسمح لعشرات الآلاف من العراقيين الذين طردوا من العراق بالعودة من بين هؤلاء آلاف من السلاليين الشيعة والاكراد الذين نفاهم نظام صدام. العديد من اعضاء المجلس قالوا انهم صوتوا لصالح استعادة الجنسية لهؤلاء العراقيين حتى تحول النقاش الى اليهود. بعضهم قال انه رفض بشدة فكرة عودتهم وآخرون قالوا انهم كانوا قلقين من ان ذلك سيعزل العراق عن محيطه العربي.

وقال اعضاء المجلس انهم في النهاية اتفقوا على السماح لجميع العراقيين الذين نزعت عنهم الجنسية بالعودة ما عدا اليهود. "لم يذكر احد اليهود، لكن هذا كان الغزو الواضح" قال محمود عثمان، عضو المجلس "لقد كتب القانون بطريقة تستثنيهم". دارا نور الدين، وهو قاض كردي في مجلس الحكم قال ان اغلب الاعضاء دعموا منع اليهود من العودة الى العراق. "لأنهم يهود مرتبطون باسرائيل، المسألة حساسة جداً". واضاف "ان جميع اعضاء المجلس عدا اثنين او ثلاثة رغبوا في ابعادهم". بعض اعضاء المجلس قالوا انهم يخشون من عودة جماعية لليهود الى العراق. وزير الدفاع الاسرائيلي الذي انتمى اليه السيد صلاح الدين هو يتسحاق موردخاي الذي ولد في المنطقة الكردية في شمال العراق عام 1944، وكان وزيراً للدفاع عام 1999. ان الصيغة الخاصة التي استخدمت لمنع اليهود من العودة غير واضحة، لا مجلس الحكم ولا الادارة المدنية عرضا نسخة من القانون. هنالك مؤشرات بأن السلطات الامريكية هنا شاركت في مناقشات حول النصوص المتعلقة باليهود في القانون.

حسقيل حداد رئيس اللجنة الامريكية لإنقاذ واعادة المواطنين يهود العراق، قال انه جاء الى العراق في كانون الاول ليلتقي مسؤولين امريكيين. "لقد قلنا للامريكيين اذا اعاد العراق الجنسية التي اسقطها عن اليهود عام 1950، فانهم سيعودون".

الدكتور حداد، وهو طبيب عيون من منهاتن، قال انه تحدث مع مئات اليهود العراقيين حول احتمالية عودتهم وقال "العودة هي حلم الكثيرين منا". قال الدكتور حداد انه اتصل بمسؤول امريكي في بغداد يدعى مايك ادلر. السيد سينور، الناطق باسم بريمر، قال ان ادلر تبادل رسائل عبر البريد الالكتروني مع الدكتور حداد ناقشا فيها ادعاءات اليهود حول ملكياتهم في العراق، وحول امكانية شحن مواد طبية الى هناك. اعضاء آخرون في المجلس قالوا انهم التقوا السيد بريمر اثناء مناقشاتهم التشريع، وارسلوا له نسخة من القانون لتوقيعها. وقالوا انهم لم يسمعوا منه ردا.

ترجمة زهير رضوان

إخفاق خطة أمريكية لإجراء الانتخابات في العراق

نيكولاس بلانفورد

في الوقت الذي تخفق فيه خطة لاجراء انتخابات محلية يناقش العراقيون والامريكان ثلاثة خيارات في الاقل لتسليم السلطة. لقد رفضت خطة الانتخابات المحلية الامريكية من قبل مجلس الحكم العراقي لاختيار مجلس انتقالي.

ولكن اعضاء المجلس لم يكن بمقدورهم الاتفاق على خطة بديلة. ومع ذلك فليس هناك نقص في اختيار البدائل ومن خلال لقاءات صحفية مع بعض اعضاء مجلس الحكم تظهر ثلاثة اشكال من ثلث الخيارات البديلة. الخيار الاول هو توسيع المجلس من 25 عضواً الى 100 عضو ليكون اكثر تمثيلاً. الخيار الثاني يتمثل في تخفيض العدد الى 15 عضواً الى حين اجراء الانتخابات.

اما الخيار الثالث فهو حل المجلس عموماً واقامة مؤتمر وطني يضم حوالي (2000) عضو لاختيار حكومة جديدة من بين هذا العدد وهي خطة تشبه ما جرى في افغانستان من خلال المجلس العشائري (لويا جركا). ويتفق اكثر اعضاء مجلس الحكم على ان الانتخابات هي الطريقة المثلى لاختيار حكومة جديدة وشرعية ولكنهم يقولون ان الوقت غير مناسب لتنظيم ثلث الانتخابات قبل الثلاثين من حزيران. وفي هذا يقول احد اعضاء المجلس (غازي الياور): "اعتقد في حالة تأخر الانتخابات من الافضل لنا توسيع المجلس الحالي". واضاف ان تركيبة المجلس الحالية فشلت في تمثيل الطيف السياسي والديني والاجتماعي العراقي حين قال: "فقدتم ابعاد العديد من القوى داخل الوحدة السنية وهم غير ممثلين في الوقت الحالي ليس بالنسبة للعدد ولكن في الخصوصية".

وقد اوصى الياور بزيادة عدد الاعضاء الى مائة عضو وان هذا التوسع سوف يتضمن اشخاصاً مثل مقتدى الصدر وممثلين للمجموعات القومية العربية، وقال ايضاً: "وقد يبدو في هذه الحالة الجديدة وكأنه جسم شرعي ولكن سوف تكون هناك زمان ادارية الى حين اجراء الانتخابات".

لقد بدأت خطة الانتخابات الخفية الامريكية بالتراجع بعد اعلان آية الله علي السيستاني رأيه حول الانتخابات، وقد ساند اعضاء المجلس الشيعة رأي السيستاني في اجراء الانتخابات بالرغم من مساندتهم الخطة الامريكية مسبقاً.

ان الرهان على الانتخابات بدأ يستقطب الاكثرية الشيعية التي تدعم السيستاني في الوقت الذي يحتقر فيه السنة والكرد والمستقلون على ان الوقت غير مناسب لاجراء ثلث الانتخابات وعقب لقائه السيستاني قال الاخضر الابراهيمي ممثل الامم المتحدة انه يؤيد اجراء الانتخابات (100٪) ولكنه اضاف: "ان ثلث الانتخابات يجب الاعداد لها جيداً بحيث تقدم في النهاية النتائج المرجوة من قبل السيد عموماً".

السيد محمود عثمان عضو المجلس وهو كردي، قال أن الامم المتحدة سوف تقرر عدم امكانية اجراء الانتخابات قبل الثلاثين من حزيران القادم واضاف: "الا اننا لا نعلم ماذا سيقولون حول الاجراءات المقبلة".

اما السيد موفق الربيعي عضو المجلس وهو شيعي مقرب من السيستاني فيقول أن "آية الله سوف يوافق على ما تقوله الامم المتحدة فقط اذا" كان البديل مقبولاً ويعبر عن طموح العراقيين ولكن يجب ان يكون هناك تاريخ محدد للانتخابات، واذا بدأت الانتخابات قبل انتخابات الولايات المتحدة الرئاسية فذلك افضل، واذا جاءت عقب ذلك فان التاريخ يجب ان يضمن من قبل قرار لمجلس الامن يتسنى موضوع العراق وملف الانتخابات".

ويقول الربيعي ايضاً انه يفضل تخفيض عدد اعضاء المجلس الى (15 عضواً) لحل مؤقت الى حين اجراء انتخابات شاملة. وقال: "ان اعضاء السلطة الى مجلس مصغر والى الوزراء الحاليين". سوف يدفع بالامم المتحدة لاتخاذ قرار مشابه.

اما السيد محمود عثمان فقد اكد ان المجلس قد فشل في السير مع آمال العراقيين ويجب ان يحل في الثلاثين من حزيران واضاف: "ان المجلس موجود منذ ستة او سبعة اشهر الماضية وقدتم اختباره لكنه فشل في ذلك. والعراقيون لا يريدون هذا المجلس وهم غير مقتنعين بما انجزناه".

عن: كريستيان ساينز مونيتور
المدى/ قسم الترجمة